جامعة الدول العربية
منظمة العمل العربية
ARAB LABOR ORGANIZATION
1965

الاستراتيجية العربية لتنمية القوي العاملة والتشغيل المحدثة (2024)

الاستراتيجية العربية لتنمية القوى العاملة والتشغيل

(المحدثة)

أقرت الاستراتيجية العربية لتنمية القوى العاملة والتشغيل (المحدثة) فى الدورة الخمسون لمؤتمر العمل العربى (بغداد - جمهورية العراق 27 أبريل – 4 مايو /آيار 2024)

بموجب القرار رقم (1745)

تقديم

انطلاقا من المهام المنوطة بمنظمة العمل العربية وفق ما أقره دستورها المؤسس، ومن التزامها المتواتر لتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030، وبالمكانة التي يحتلها تأهيل رأس المال البشري في تحقيق النمو الاقتصادي والعمل اللائق. يأتي تحديث الاستراتيجية العربية لتنمية القوى العاملة والتشغيل في ظرفية تتسم بأزمات صحية واقتصادية عالمية متتالية، مما دفع بمعدلات البطالة للارتفاع. ومع التحولات المتسارعة للثورة التكنولوجية التي اثرت بعمق على اسواق العمل إضافة لتداعيات أزمة التغير المناخي، يأتي اعتبار التطلع لتنويع الاقتصادات العربية بالتوجه نحو تطوير الاقتصاد الرقمي والبيئي كاستجابة لهذه التغيرات.

فبعد عشرين عاماً من إقرار استراتيجية عربية لتنمية القوى العاملة والتشغيل في عام 2003، وتنفيذا للقرار رقم (1650) الصادر عن مؤتمر العمل العربي في دورته (46) بالقاهرة، لعام 2019، والقاضي بتحديثها بناء على الأسس التالية:

أولا: ما راكمته منظمة العمل العربية من اجتهادات ورؤى متمثلة في توصيات مؤتمراتها، وما عقدته من ندوات قومية، وما أنجزته من دراسات في السنوات الأخيرة.

ثانيا: ما خلصت له التقارير العربية الدورية حول التشغيل والبطالة الصادرة خلال العقد الأخير.

ثالثا: ما أكدت عليه عدد من الاستراتيجيات وخطط العمل العربية القطاعية التي وضعت من طرف مؤسسات العمل العربي المشترك، بما يحقق التكامل المطلوب.

رابعا: ما عبرت عنه أطراف الإنتاج الثلاثة من التزامات بالعمل المشترك لتنمية فرص التشغيل والعمل اللائق.

خامسا: التجاوب مع تطلعات الشباب العربي للحصول على تعليم جيد النوعية بما يمكنهم من فرص الاندماج السلس في الحياة العملية، والحد من كافة أشكال التمييز للتمتع بمبادئ العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص، والعيش في بيئة سليمة.

يأتي تحديث الاستراتيجية العربية لتنمية القوى العاملة والتشغيل، في إطار حقيقة مفادها أن الاقتصاد العربي في العشرين سنة الأخيرة، شهد ويشهد ارتفاعا في مؤشرات اندماجه في الاقتصاد العالمي. وهذا الاندماج جعله شديد التفاعل مع ما يجرى من التطورات المتسارعة في العالم والمدفوعة بمحركات الثورة الصناعية الرابعة.

ترتكز هذه الاستراتيجية المحدثة على (10) منطلقات أساسية و25 هدفا، تفرع عن كل هدف عددا من البرامج. وقد أوصت الاستراتيجية كذلك بوضع آليات التنفيذ للاسترشاد بها على المستوى الوطني والعربي وعلى مستوى منظمة العمل العربية على مدى 10سنوات، كما قدرت إمكانية مراجعة بعض عناصرها كلما اقتضت الضرورة ذلك.

بهذا المحتوى الطموح، تشكل الاستراتيجية إطار استرشادي لدعم الجهود في سبيل تنمية القوى العاملة وتشغيلها في الدول العربية. بهدف خلق المزيد من فرص العمل المنتجة واللائقة، كأبرز تحدي يواجهه الوطن العربي.

وإذ نضع هذه الاستراتيجية أمام أطراف الإنتاج الثلاثة في الوطن العربي وبين يدي مختلف مؤسسات العمل العربي المشترك ذات الصلة ولكافة المعنيين، يحدونا طموح قوي في أن نرى كل أشكال التعبئة لتحقيق الغرض من وضعها. ومن جانبنا سنعمل في المنظمة على وضع كل الآليات المناسبة للتتبع والتقييم، وتقديم كل أوجه الدعم والمواكبة للدول العربية لتحقيق غاياتها وأهدافها.

" الله ولي التوفيق "

فايز علي المطيري

المدير العام لمنظمة العمل العربية

تمهيد

تبني أســـس هذه الاســـتراتيجية على رؤية مفادها أن العالم شـــهد منذ مطلع القرن الحادي والعشـــرين، نشـــأة وتطور مكونات اقتصـــاد جديد تقوده محركات ما أصـــبح يطلق عليه بالثورة التكنولوجية ، تمتاز عن ســـابقاتها بالســـرعة الفائقة في الانتشـــار، وبالقدرة على تطوير الحلول المبتكرة.

وســـتفرض هذه الثورة إعادة هيكلة اقتصـــادية شـــاملة ، وبروز محركات اقتصـــادية جديدة بتداعيات متعددة على أســـواق العمل. كما يتوقع أن تجعل هذه الثورة من الدور البشـــري في عدد من القطاعات الصناعية، مقتصرا على الابتكار والرقابة والتدقيق، يتضح ذلك فى المصانع الذكية التي دخلت الخدمة أو الجاري تطويرها، لن تكون في حاجة لعمالة كثيفة في سلاسل الإنتاج لأنها تنجز أعمالا متكررة ويدوية ، ومما سيقلص أو سيلغي عددا من فرص العمل التي أصبح العديد منها يوصف ب "الوظائف البسيطة". ومقابل ذلك يرشح أن تخلق هذه الثورة، فرصا جديدة للنمو الاقتصادي حيث ستستحدث مهنا ووظائف جديدة وبمواصفات ومسميات جديدة، وهو ما يفرض تطويرا للمهارات وتدريبا مستمرا للتكيف مع متغيرات واحتياجات سوق العمل المتجددة.

ومع هذه التحولات، نشـــأت مخاوف عدة من بينها إمكانية اســـتبدال اليد العاملة بأدوات وتطبيقات الذكاء الاصـــطناعي وهيمنة على الحياة الاقتصـــادية والاجتماعية وحتى الثقافية، وما يمكن أن ينتج عن هذه الهيمنة، من تعميق الهوة بين الدول وحتى داخل الدولة الواحدة، وتقوية قدرة المؤسسات العالمية الرائدة في المجال على بسط هيمنتها، كما نشأت مخاوف تتعلق بتطور قدرات الذكاء الاصطناعي، إذا لم يتم التحكم فيه بما يخدم الإنسانية أولا وأخيرا.

وأكدت بعض الدراسات، بأن الوظائف الناشئة عن هذه الثورة ستكون ربما أقوى مما سيتم تقويضه، وتقـــر دراسات أخرى بأن هذه الثورة ستعرّض الكثير من الوظائف لخطر الاندثار، مستشهدة في ذلك بأن 60 % من العمال اليوم يعملون في مهن لم تكن موجودة في سنة 1940. كما أن الآثار المستقبلية للتكنولوجيات الجديدة على سوق العمل ستعتمد بالأساس على الخيارات والإجراءات المتخذة من طرف الدول، ولن تقوّض التكنولوجيات كل المهن، بل ســـيكون مطلوب هو تطوير تلك المهن ومهارات من يمارســـها، والإعداد الجيد لتكوين الأجيال الجديدة من القوى العاملة متوافقة مع الوظائف الجديدة.

لقد أتاح الاقتصـــاد الرقمي نمو العمل المســتقل أو الحر، حيث عرف هذا الأخير نموا كبيرا وأصبح يستقطب 12 % من قوة العمل العالمية. حيث نما في السنوات الأخيرة مصطلحا يطلق عليه "العمال المستقلون" freelancers.

ومن مميزات هذه الثورة كذلك، أن دور الإبداع والابتكار أصــبح يســاهم وبنســب كبيرة في عملية الإنتاج أكبر من مســاهمة رأس المال والموارد الطبيعية. حيث أن أحد محركات الاقتصــاد الجديد، أصبح يعتمد على عنصر جديد، وهو عنصر الابتكار مع جيل جديد من رواد الأعمال.

فعلى سبيل المثال، هناك عدد من المنصات والوسائط الرقمية المهيمنة اليوم، لم تؤسس في بدايتها برأســمال مالي أو موارد طبيعية، بل بعقل بشــري معرفي مبتكر. ومع هذه الميزة نمت وتطورت ريادة الأعمال.

أن سوق العمل العربي دخل في زمن من التحولات بفعل التوجه المتزايد نحو استعمال مختلف التكنولوجيات الحديثة. وبالتالي نشــأة وظائف جديدة تتطلب مهارات بدورها جديدة، وعدد منها بفرص عمل غير قياسية مما قد يهدد تنمية شروط العمل اللائق.

أما الصناعة الاستخراجية النشيطة في عدد من الدول العربية، فبعد أن تقلصت فرص العمل بها مع دخول الأتمتة بشكل واسع في مرحلة أولى، يرشح أن تتأثر في الأمد القريب والمتوسط، وأن يتراجع دورها التشغيلي، خاصة تلك التي تقوم على استخراج الوقود الأحفوري بفعل التراجع المتوقّع في الطلب على هذا النوع من الطاقة، مع التوجه العالمي لاعتماد طاقات بديلة نظيفة متجددة للحد من الاحتباس الحراري. وهو أحد المجالات التي يمكن أن تتطور فيها الدول العربية، بفعل مناخها المســاعد والذي يوفر إمكانيات كبيرة لإنتاج الطاقات المتجددة إلى جانب الفرص التشغيلية الإضافية التي أصبحت متوفرة من خلال تطوير الاقتصاد الدائري والأزرق.

ومع هذه التحولات أخذت أنماط العمل الجديدة ونوعية الوظائف ومسمياتها ومؤهلاتها الجديدة وعلاقات العمل، تشكل أحد العناوين البارزة لأسواق العمل العربية، وقد سرّعت جائحة كوفيد-19، من هذه التحولات في عالم العمل وفي بيئة وشــروط العمل، حيث انتشــر العمل عن بعد، وتطور لدرجة أن العديد من المؤسسات اعتبرته منتجا لها واعتمدته حتى بعد جلاء الجائحة.

ومع النمو غير المسبوق للمنصات الرقمية خاصة في مجال التجارة الإلكترونية انتشر العمل الحر عبر الأنترنت . فالعمل بالمنصات الرقمية ، أصبحت له اليوم قدرة على توفير فرص العمل مقارنة بباقي القطاعات. وفي هذا المجال تعتبر الوظائف فاقدة لشروط العمل اللائق ولا تخضع لمعايير وشــروط العمل فى اتفاقيات العمل الدولية والعربية وتشــريعات العمل الوطنية. إذ تحدد المنصــات شــروط وظروف العمل للعمال المتعاقدين معها، ومنها الأجور ووقت العمل وفض

المنازعات وتعتبرهم عمال مستقلين بذاتهم[1].

أصـــبح مؤكد اليوم، أن التحديات التي أضـــحى يواجهها الوطن العربي في تطلعه للحد من البطالة وفي الاستجابة لحاجيات شبابه في الحصول على فرص عمل لائقة، أصبح يتطلب بذل جهود مضاعفة لإرساء منوال جديد للتنمية قوامه تنويع الاقتصاد، بنظام حوكمة فعالة واستثمار جيد في تنمية رأس المال البشـــري، وتجنب عدم الاســـتفادة مما يتيحه هذا الاقتصـــاد الجديد من فرص جديدة للتنمية.

كما وجب في الآن نفسه التنبيه للآثار المترتبة على سوق العمل ومنظومة التشغيل لنضمن التوازن المطلوب للحد من المضاعفات السلبية المحتملة ، وهي الرسالة الأساسية التي تمحورت حولها أهداف ومضامين الاستراتيجية المحدثة.

[1] بتصرف من تقرير الاستخدام والآفاق الاجتماعية في العالم 2021: دور منصات العمل الرقمية في تحويل عالم العمل؛ منظمة العمل الدولية؛ https://www.ilo.org/digitalguides/ar-ae/story/world-employment-social-outlook-2021#introduction

اولا : تشخيص الواقع العام لتنفيذ الاستراتيجية العربية لتنمية القوى العاملة والتشغيل.

ونحن نقـــوم بتحديث هذه الاستـــراتيجية، ارتأينا استعمـــال التحليـــل الرباعي (Swot analyses) لتشـــخيص الواقع العام المحيط والمؤثر في تنفيذها. حيث توقفنا على نقاط القوة التي يمكن البناء عليها لربح رهاناتها، وعلى الفرص التنموية المتاحة، استحضرنا نقاط الضعف والتهديدات التي يمكن أن تبطئ أو تعرقل تنفيذ ما تضـــمنته من التزامات وبرامج، والتي وجب الانتباه لها للحد من تأثيراتها.

1.1 نقاط القوة:

- **المعطى الديمغرافي،** حيث تعد المنطقة العربية واحدة من أكثر المناطق شـــبابا في العالم، إذ تقل أعمار نصـــف ســـكانها عن 25 عاما، مما يتيح القدرة والانفتاح على اســـتخدام التكنولوجيات الحديثة والتفاعل معها.
- الاهتمام بموضوع تنمية رأس المال البشري في خطط التنمية.
- شروع عدد من الدول العربية في مراجعة منوالها التنموي بتوجهها نحو تنويع اقتصاداتها.
- التوجه الملحوظ للاستثمار في البنية الرقمية المؤهلة للتحول نحو الاقتصاد الرقمي.
- توافر مؤهلات طبيعية مهمة، ســـمح لعدد من الدول العربية بوضـــع والشـــروع في تنفيذ استراتيجيات تتوخى النهوض بالاقتصاد الأزرق وتطوير الاقتصاد الأخضر بما فيه إنتاج الهيدروجين الأخضر، والذي يسمح لها بالمنافسة في سوق الطاقة العالمية الخضراء.

2.1 نقاط الضعف:

- عدم توازن الموارد المالية والحاجيات بالنسبة لعدد من الدول العربية ذات الدخل الضعيف والمتوسط مع حجم كثافتها السكانية.
- ضـــعف البنية التحتية الرقمية المســـاعدة للتحول نحو الاقتصـــاد الرقمي في عدد من دول المنطقة.
- ضعف قوانين وتشريعيات العمل لتأطير ومواكبة أنماط العمل الجديدة.
- حجم الفجوات الحادة المتراكمة فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين.
- الفجوة الكبيرة بين احتياجات سوق العمل الجديدة ومخرجات منظومة التعليم.
- ضعف أنظمة الحوكمة الجيدة.

3.1 الفرص:

- توافر جيل من الشـــباب أثبت قدرتـه للتعامل وبكفاءة مع مختلف التقنيات المعلوماتية والتكنولوجيات الحديثة.
- ما تتوفر عليه المنطقة العربية من موارد طبيعية تتيح تنمية الاقتصـاد الأخضـر والأزرق والدائري.
- تبلور قناعة مشـــتركة لدى أطراف الإنتاج الثلاثة بأهمية تفعيل مختلف آليات الحوار الاجتماعي من خلال تبنيها لعقد جديد للحوار الاجتماعي.

4.1 التهديدات:

- ثقل المديونية الخارجية لعدد من الدول العربية.
- زيادة معدلات التضـخم، والتي تؤثر بشكل سلبي على أسواق العمل والوظائف ومستوى الأجور، وخطط التنمية.
- صـعوبات تتعلق بإصـلاح سـوق العمل في الجوانب المتعلقة بقوانين العمل وفي شـمول أنظمة الحماية الاجتماعية.
- أزمة المناخ وما ينتج عنها من تداعيات خاصـة مع موجات الجفاف الحادة وندرة المياه... وكذا الكوارث الطبيعية وأثرها على التشغيل.
- تداعيات النزاعات وحالات عدم الاستقرار .

وهنا وجب التأكيد، أن الوطن العربي لا تنقصـه الإمكانيات والموارد إذا ما أحسن استثمارها. وإذا ما تم بذل الجهود الكافية من أطراف الإنتاج الثلاثة بتفعيل الحوار الاجتماعي، سـتكون قادرة على ابداع ووضـــع الحلول لرفع التحديات لكســب الرهان في تحويل الصـــعوبات التي تواجهها أســواق العمل، إلى فرص ثمينة لفتح آفاق جديدة للنمو الاقتصـــادي المســتدام بما يســمح بخلق منـاصـــب عمل منتجة وكافية، وتأخذ دول الوطن العربي المكانة التي تســـتحقها بين الأمم، والمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030.

ثانيا : المنطلقات

1. إيمانا بأن العمل حق أساسي من حقوق الإنسان، نصت عليه كل الدساتير العربية والمواثيق العربية والدولية.
2. وانطلاقا من الدستور المؤسس لمنظمة العمل العربية، كمنظمة ثلاثية الأطراف متخصصة تعنى بشؤون العمل والعمال على الصعيد القومي، تهدف ضمان حقوق الإنسان العربي في حياة حرة كريمة، أساسها العدالة الاجتماعية[2]، وهو ما جسدته وفيما أصدرته من اتفاقيات واستراتيجيات عربية.
3. والتزاما بأهداف التنمية المستدامة 2023 خاصة منها الهدف الثامن " النمو الاقتصادي والعمل اللائق " .
4. وانطلاقا من أن الإنجازات التكنولوجية وتوطينها والأخذ بها يعد اليوم جزء مهم من الحلول التي تساهم في التنمية وتتيح فرص جديدة للتشغيل.
5. وتقديرا لواجب الإعداد المدروس لرأس المال البشري تعليما وتدريبا وتوجيها، واتاحة ذلك مدى الحياة، وربطه بالمتغيرات المتسارعة التي يعرفها سوق العمل.
6. ولمواجهة استفحال البطالة بين الشباب والذي يمثل هدرا للموارد البشرية ومصادرة للمستقبل، والتحولات التي يعرفها سوق العمل .
7. وادراكا بكون بناء اقتصاد متنوع، متماسك ودامج للجميع يحقق الانتعاش الاقتصادي المستدام ويوفر المزيد من فرص العمل اللائقة .
8. وانطلاقا من الدروس المستخلصة من جائحة كوفيد-19 والأزمات الاقتصادية المتوالية التي أعقبتها وتداعيات أزمة المناخ، والتي أكدت في المجمل على ضرورة توافر حد أدنى من الحماية الاجتماعية للعمالة.
9. واستشعارا لتراجع فرص تنقل القوى العاملة العربية بين البلدان، وضعف فرص الهجرة إلى الخارج، ومستويات الهجرة الأجنبية للبلدان العربية، والهجرة غير النظامية المتنامية، وتنامي الهجرة الداخلية نحو الحواضر.
10. وشعورا بالحاجة الملحة إلى تطوير تشريعات العمل لمواكبة التحولات الجارية في سوق العمل، بما يسمح بتحقيق التوازن بين زيادة فرص العمل والإنتاج معا .

[2] - اتفاقيات منظمة العمل العربية (1- 2 – 4 – 5 – 6 - 7 – 9 – 17)

تأسيسا على هذه المنطلقات، فإن الاستراتيجية العربية لتنمية القوى العاملة والتشغيل في صـــيغتها المحدثة (2023) تطمح لتحقيق 25 هدفا تتفرع عن كل هدف عدد من البرامج والآليات على المستويين القومي والوطني ومنظمة العمل العربية.

ثالثا : الرؤية والرسالة :

الرؤية:

في غضـون العشـرية القادمة سـتتنجح الدول العربية في ارسـاء حوكمة جديدة لأسـواق العمل قائمة على دعم وتأهيل رأس المال البشـــري ومتكيفة مع أنماط العمل الجديدة في إطار التنمية المستدامة.

الرسالة:

إن تنمية القوى العاملة واستدامتها وتعزيز منظومة التشـغيل سـيتحقق بتخطيط وتثقيف وتأهيل وتنمية الموارد البشـرية العربية وجعلها مسـتجيبة للتغيرات الاقتصـادية والاجتماعية والتطورات في أسواق العمل.

رابعاً : الهدف الاستراتيجي والأهداف الفرعية :

**** الهدف الاستراتيجي :**

إرســـاء منوال جديد للتنمية من خلال تنمية القوى العاملة، يواكب متطلبات الانتقال العادل نحو الاقتصادات الجديدة بما يعزز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي بالمنطقة العربية.

**** الأهداف الفرعية :**

الهدف (1) : التأكيد على أن العمل المنتج قيمة إنسـانية وحضـارية بأبعاد اقتصـادية واجتماعية وثقافية من خلال:

1. تعزيز ثقافة احترام العمل بكل أشكاله وأنواعه من خلال برامج التعليم والتدريب والتثقيف.
2. الحفاظ على المحيط البيئي وضـمان اسـتدامته كأسـاس لكل المخططات التنموية ضـمانا لحق الأجيال المقبلة في بيئة سليمة.
3. وضـع حوافز مادية ومعنوية للإجادة في العمل وزيادة الإنتاجية من طرف المؤسـسـات وفق معايير تمكن من قياسها.

4. تقليص التفاوت في الدخل والاعتبار الاجتماعي بين العمل اليدوي والعمل الذهني.
5. الحق في التمتع بالضمان الاجتماعي كجزء لا يتجزأ من الحق في العمل.

الهدف (2) توفير مناخ ملائم للنمو الاقتصادي بإرساء منوال جديد للتنمية من خلال:

1. تطوير اقتصاد تنافسي أكثر نجاعة برسم استراتيجيات فعالة لتنويع الاقتصاد.
2. إرساء منوال جديد للتنمية يكون محصلة مشاورات موسعة مع منظمات أصحاب العمل والعمال وكل الفاعلين، تكون من مرتكزاته (العنصر البشري – الحوكمة الرشيدة – الابتكار والابداع – تنويع الاقتصادات – الحوار الاجتماعي)
3. تطوير العمل العربي المشترك بما يحقق التكامل الاقتصادي من خلال:

- الرفع من مستويات التجارة البينية والاستفادة مما تتيحه منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من فرص.
- وضع آليات للتعاون المشترك لتطوير البنية التحتية اللازمة لتسريع التحول نحو الاقتصاد الرقمي.
- التخطيط لبرامج ومشاريع مشتركة لتنمية كل جوانب الاقتصاد الأخضر والدائري والأزرق بما يحقق الأمن الغذائي العربي.

الهدف (3): تنمية القوى العاملة العربية في إطار التنمية المستدامة والتكامل العربي وذلك من خلال:

1. ربط تنمية الموارد البشرية بأوجه التنمية الأخرى من دخل مجز وصحة مصانة ومتاحة ومشاركة مدعومة وبدائل معروضة "وتمكين" مخطط.
2. العناية بالتنمية البشرية في إطار تكامل عربي خاصة في مجالات الصحة والتعليم والبحث العلمي والنشر والبث الإعلامي.
3. تعزيز دور الدولة ومؤسساتها في مجال تقديم الخدمات العامة الأساسية.
4. توجيه حصة هامة من المعونات العربية والدولية للاستثمار في تنمية وتأهيل الموارد البشرية والمجالات الاجتماعية وتطوير البحث العلمي.
5. تعزيز الوعي والتثقيف بشأن حقوق العمال والقضايا الاجتماعية والبيئية المتعلقة بسوق العمل .

الهدف (4): زيادة الإنتاجية بصورة مستدامة لتحسين القدرة التنافسية من خلال:

1. التنسيق بين جميع عناصر الإنتاجية من عناصر تقنية وإنسانية والاهتمام بها جميعا.

2. إيلاء الاهتمام اللازم بطرق التدريب المستمر وتحقيق تعدد المهارات، ورفع الكفاءة، والتناوب بين مواقع الإنتاج والتدريب دون إهمال للتخصص الدقيق.
3. التعرف بصورة منظمة ومستمرة على أنماط الاستهلاك ونظم وإجراءات حماية المستهلك والبيئة وعناصر المنافسة في أسواق صادرات البلدان العربية.
6. تشجيع العمل الجماعي، تشجيع العمال على العمل بروح الفريق لتعزيز الابتكار وتحسين الإنتاجية.
7. زيادة رفع المكافآت لتحفيز العمال وفق الاستحقاق على تقديم الأفضل وبذل مجهودات إضافية لإنجاز المهام الموكلة إليهم.
8. تبنى مفاهيم الجودة الشاملة والعمل على تحقيق مواصفات الجودة القياسية الدولية (ومنها سلسلة الأيزو).
9. تكثيف وضع أدلة للإنتاجية ونشرها من خلال التأليف أو التعريب.
10. تشجيع قيام معاهد ومراكز أهلية للتعليم التقني والتدريب لرفع الكفاءة وتطوير الإنتاجية.
11. إنشاء مجالس وهيئات وطنية للإنتاجية يكون أصحاب الأعمال ومراكز البحث العلمي والحكومات والاتحادات العمالية ممثلين فيها.
12. تبنى مفهوم الإنتاج النظيف والاقتصاد الدائرى .
13. إيلاء الاهتمام بدعم الوظائف الخضراء .
14. الاستثمار فى التحول التكنولوجي الصناعي .

الهدف (5): توافق تنمية التشغيل مع متطلبات تطوير الاقتصاد الرقمي والأخضر والأزرق والدائري، وذلك من خلال :

1. متابعة مستويات المهارة الدولية ومستحدثات التدريب والتعليم من طرق ووسائل، وأنماط تغيرها بحيث يمكن اكتساب ميزة نسبية لفئة من القوى العاملة والاحتفاظ بها، وفى الوقت نفسه مقارنة مستويات المهارة المحلية مع المستويات الدولية.

2. مضـــاعفة الجهود للحد من هجرة الكفاءات العربية المتميزة بإضـــعاف دوافع هجرتها وإحداث جسور معها للاستفادة منها، بإحداث شبكات للكفاءات العربية المقيمة بالخارج.
3. اعتبار التجارة الإلكترونية أداة لاستحداث مناصب عمل إضافية بتشجيعها ومساعدتها على اعتماد التطبيقات الإلكترونية المناسبة في معاملاتها.
4. وضـــع برامج تعليم وتدريب مســـتمر تســـاعد على المســـاهمة في ســـوق المعلومات والاتصالات بفاعلية أكبر في إطار تكامل عربي.
5. تزويد المدارس بالبنية التحتية الرقمية التي تحتاجها لتدريس المهارات الرقمية، وينطبق ذلك على الموارد والموظفين وإعداد المعلمين والمدربين لهذه المهام الجديدة.
6. إحداث شبكات تتولى مساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة في ضمان حصول العاملين بها على التدريب الملائم الذي يسمح بإدامة نجاح الشركة في الاقتصاد الرقمي.
7. تعزيز التعلم الرقمي، بما في ذلك التعلم الإلكتروني وأنواع أخرى من نقل المعارف. ويمكن أن يساعد ذلك على الوصول إلى فئات جديدة.
8. تنفيذ برامج موسعة لتأهيل ودعم مؤسسات الإنتاج العربي بغرض التصدير لإكسابها قدرة تنافسية.
9. إحداث مراصد وطنية لاستشراف تحولات أسواق العمل بشأن المهن المهددة بالاندثار في الأمد القريب والمتوسط، والمهن الجديدة التي بصدد الظهور والانتشار.
10. تامين مصادر التمويل اللازمة لبرامج التأهيل نحو الاقتصاد الرقمي والاقتصاد الأخضر والأزرق والدائري.
11. الاستفادة من التحول نحو الاقتصاد الرقمي لتدعيم إحداث فرص عمل إضافية خاصة من خلال وضع استراتيجيات محكمة لبناء نظم معلومات متكامل .
12. إنشاء منصات الكترونية موحدة واستحداث آلية للعمل الالكتروني فى تلك المنصات .
13. تعزيز وتطوير الدراسات والبحوث العلمية فى المجالات ذات الصلة بالاقتصاد الدائري.
14. تشجيع مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص .

الهدف (6): دعم وتطوير ريادة الأعمال وذلك من خلال:

1. حفز وتشجيع الفكر الإبداعي والرائد لدى الطلاب خلال كل مراحل التحصيل الدراسي.
2. تطوير البنية التحتية الرقمية من خلال تمكين شـــبكة الانترنت بشـــكل فعال، وبنية آمنة للشبكة المستخدمة.
3. احتضـان نماذج الأعمال الجديدة القائمة والمبتكرة والاسـتفادة من مصـادر التمويل القائمة والجديدة.
4. حفز الشـركات الوطنية الكبرى العامة والخاصـة لاحتضـان مشـاريع الشـركات الرائدة الناشئة ومواكبتها عند إطلاقها مشاريع رائدة في الاقتصاد الأخضر والأزرق والدائري.
5. التعريف بابتكارات ومنتجات الشركات الناشئة العربية ذات القيمة المضـافة على مستوى الوطني والعربي.
6. تعزيز تبادل الخبرات بشـــأن المبادرات الوطنية بهدف تيســـير الروابط بين بلدان الوطن العربي، من خلال إحداث مركز بحوث ريادة الأعمال.

الهدف (7): تقليص سلبيات التحول نحو الاقتصاد الرقمي والانتقال الطاقي وبرامج الإصلاحات الاقتصادية وذلك من خلال:

1. صـياغة خطط العمل الوطنية للتحول العادل نحو الاقتصـاد الرقمي والانتقال الطاقي وكل ما يرتبط ببرامج الإصلاح الاقتصادي من خلال آليات الحوار الاجتماعي المعتمدة.
2. مراعـاة البعد الاجتمـاعي في مرحلـة التحول نحو الاقتصـــــاد الرقمي والانتقـال الطـاقي لتخفيف الآثار المحتمل أن يتعرض لها العمال محدودي المهارات.
3. تقنين أنماط العمل الجديدة غير القياسـية أو المعيارية، بما يضـمن حماية مناسـبة للعاملين بهذه الأنماط الجديدة في العمل.
4. وضـع برامج التعليم والتدريب المسـتمر التي تمكن المؤسـسـات من توفير العمالة المؤهلة للتأقلم مع حاجيات مؤسساتهم وضمان انتاجيتها والحفاظ على وظائفهم.
5. توجيه اهتمام وافر للصناعات الصغرى من خلال برنامج شامل ومتكامل يتضمن مقومات التنفيذ الناجح والجدوى الاقتصادية.
6. الاهتمام بالقطاع الزراعي والتوفيق بين تحديث هذا القطاع وصـــيانة فرص العمل فيه، وزيادة فرص جذب المهارات العالية والحفاظ على البيئة.
7. تعزيز وتقوية أرضيات الحماية الاجتماعية وشمولها كل الفئات الاجتماعية خاصة الهشة،

من خلال برامج التدريب المناســـب والقروض الصـــغرى والولوج للخدمات والتغطية الصحية.

الهدف (8): استحداث المزيد من فرص العمل اللائق، وذلك من خلال:

1. الامتثال لمعايير العمل العربية والدولية فيما يتعلق بحقوق العمال الأســـاســـية كالحق في المفاوضة الجماعية وفي بيئة عمل تحترم شروط الصحة والسلامة المهنية.
2. منع كافة أشــكال التمييز والقضـــاء على عمالة الأطفال وحماية وتحســين شــروط العمل بالاقتصاد غير المنظم وفي القطاع الزراعي والأنشطة التقليدية.
3. ضـــمان حق التنظيم النقابي للعمال وأصـــحاب العمل وفق ما أكدت عليه اتفاقية العمل العربية رقم 8 لعام 1977 بشأن الحريات والحقوق النقابية.
4. دعم وتطوير برامج التدريب المســتمر للعمال بما يســاهم في الرفع من الإنتاجية ومواكبة التطور التكنولوجي والحفاظ على وظائفهم وبالترقي في المسار المهني.
5. تحسين أداء مؤسسات الضمان الاجتماعي وتوسيع قاعدة العمال المؤمنين لديها لتحقيق الشمول.
6. مراجعة أنظمة الضــمان الاجتماعي لتكييف شــروط الاســتفادة من مزاياها وفق الأنماط الجديدة للعمل.
7. الحد من الفوارق بين الجنسين في الاستخدام والأجور في الأعمال متساوية القيمة.
8. تنقية التشريعات الوطنية من جميع الثغرات التي تسمح باستغلال الأطفال في أعمال ملحقة للضــرر بنموهم الجســدي والنفســي وتفعيل الرقابة الميدانية للقضـــاء على عمل الأطفال وتشديد العقوبات في حالات المخالفة.
9. إرساء وتفعيل أدوار مؤسسات الحوار الاجتماعي الثنائية والثلاثية.
10. القيام بمسـوحات من طرف وزارات العمل ومؤسـسـات الإحصـاء الوطنية للوقوف على مؤشرات العمل اللائق.
11. إصدار دلائل إرشادية للشركات والمقاولات والعمال لبلوغ العمل اللائق.
12. وضــع إجراءات حمائية ضــمن قوانين العمل أو وضــع قوانين خاصــة بالعاملات وعمال المنازل بما يحفظ حقوقهم الأســاســية وفي مقدمتها الوصــول لمنافع الضــمان الاجتماعي وتنظيم ساعات العمل والعطل.
13. إحداث الوحدات الوطنية تحت إشـراف وزارات العمل - بالدول التي لم تنشـأ فيها - تعنى

بقضايا الصحة والسلامة المهنية في مواقع العمل، تتولى إنجاز الدراسات والبحوث العلمية في المجال، وتنظيم التدريب لفائدة أطراف العمل، واقتراح السياسات الواجب اتخاذها لحماية العمال من حوادث العمل.

الهدف (9): إعطاء عناية أكبر بالتشغيل في الاقتصاد غير المنظم بوضع استراتيجيات وطنية مندمجة لمواكبته للاندماج السلس في الاقتصاد المنظم وذلك من خلال:

1. التعرف على خصائص التشغيل في القطاع غير المنظم من خلال المسوح الميدانية الدورية.
2. مواكبته للالتزام بالنظم الضريبية والتأمينية وما شابه وجعل هدف تنمية العمل اللائق محور كل تدخلات الاستراتيجيات الوطنية من خلال:
   - برامج الاعلام والتوعية .
   - وضع أنظمة ضريبية وتأمينية ملائمة لخصوصياته.
   - مرونة الأحكام القانونية التي تحكم هذا القطاع.
   - استحداث حوافز بغية الانضمام إلى نظم الاقتصاد المنظم من خلال توفير القواعد والإجراءات المرنة وآليات التمويل المناسبة.
   - تعزيز الرقابة والتفتيش لتحسين ظروف عمل العمال .
   - التصدي لعمالة الأطفال.
   - توفير فرص تسويق منتجاته في فضاءات منظمة ومجهزة لهذه الغاية.
   - زيادة التعاقدات الثانوية مع الورش ومتعهدي خدمات البيع والتوزيع والنقل كل ما أصبحت تمتثل لشروط العمل بقدر لا يضر بالأنشطة المماثلة في القطاع المنظم.
3. التصدي للعمل غير المعلن والتهرب من دفع واجبات الضمان الاجتماعي والضرائب لضمان أن يحصل جميع العمال على مزايا الضمان الاجتماعي والإعانات الكافية.
4. حماية العمال بالقطاع المنظم في حالة البطالة الطارئة والخارجة عن إرادتهم ، من خلال إقرار إعانة التعويض عن فقدان العمل وإعانات الأطفال ، والرعاية الصحية وفرص التدريب لإعادة الإدماج في سوق العمل المنظم.
5. وضع آليات لتنظيم الأسواق فى الاقتصاد الغير المنظم لضمان المنافسة العادلة وحماية حقوق أطراف العلاقة الإنتاجية .

6. وضع سياسات لدمج العاملين فى الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم .

الهدف (10): خفض معدلات البطالة في البلدان التي تعاني من ارتفاعها وذلك من خلال:

1. تنفيذ برامج تؤثر في عرض العمالة بمشـــاركة المؤســـســـات الإنتاجية من خلال تدريب قصير ورفع كفاءة بهدف التشغيل أو الاحتفاظ به، والتناوب بين مواقع العمل ومؤسسات التدريب، وتشجيع عقود رفع المهارة مع المؤسسات الإنتاجية.
2. الأخذ في الاعتبار عند التخطيط الاقتصـــادي الوطني، تنمية فرص التشـــغيل بصـــورة متوازنة مع هدف زيادة الدخل.
3. وضـع خريطة وطنية للاستثمار والتشـجيع لتخفيف مستويات البطالة في مختلف المناطق بصورة متوازنة وعادلة.
4. اعتماد برامج تؤثر في الطلب على العمل من خلال دعم أصـــحاب الأعمال، زيادة فرص التشغيل الذاتي والصناعات الصغيرة وتنفيذ برامج أشغال عامة وخدمات على المستوى المحلى.
5. دعم إدارات التشغيل والتدريب وتطوير مكاتب التشغيل وإيجاد أو تحسين خدمات التوجيه والإرشاد المهني وإعداد مناهج للأرشاد المهنى والتربية المهنية فى برامج التعليم .
6. وضع قواعد معلومات يستفاد في بثها من شبكات الاتصال والمعلومات الوطنية والعربية تساعد على توافق العرض من العمالة مع الطلب عليها محليا ووطنيا وعربيا.
7. دعم صـــناديق وبرامج التشـــغيل الوطنية في البلدان التي تصـــل فيها معدلات البطالة مستويات عالية.
8. تنظيم اســـتقدام العمال الوافدين بإيجاد فرص عمل للعمالة العربية بالبلدان العربية وفق ما نصـــت عليه بنود الاتفاقية العربية رقم 4 لعام 1975 (معدلة) في شـــأن تنقل الأيدي العاملة.
9. تحسين فرص وشروط العمل في الاقتصاد غير المنظم، ووضع برامج مواكبة ومحفزات تشريعية وضريبية ملائمة لإدماجه التدريجي في الاقتصاد المنظم.
10. دعم وتشـجيع المنظمات والجمعيات غير الحكومية للمسـاهمة في تنمية فرص التشـغيل وتقليل آثار البطالة على المتعطلين.

الهدف (11): معالجة مشكلات بطالة الشباب من ذوي المؤهلات الدراسية، وذلك خاصة من خلال:

1. تصميم برامج لتشغيل الشباب على المستوى الوطني تعتمد على المسوح الميدانية التي تغطى مستويات المهارة واتجاه الطلب على العمالة وفرص التدريب وإمكانيات تمويل الصناعات الصغيرة ومتناهية الصغر ومحددات تشغيل الشباب.
2. اعتماد برامج وطنية لتشغيل الشباب تنفذ بصورة لا مركزية وتأخذ بعين الاعتبار الفئات الشبابية المستهدفة : ذوي المؤهلات المدرسية ، شباب الريف ، الفتيات ، والأشخاص ذوى الأعاقة .
3. إنشاء صناديق أو تمويل لدعم المشاريع الصغيرة والرياديين من الجنسين والأشخاص ذوى الأعاقة .
4. مواصلة جهود تطوير إدارات ومكاتب الوساطة في التشغيل الحكومية وتوسيع نفوذها إلى كل المدن والمراكز بالقرى لإتاحة منافذ موحدة يجد فيها ومن خلالها الشباب بغيتهم من حيث فرص تشغيلهم وتدريبهم وإنشاء مشاريعهم الخاصة وما يرتبط بذلك من إقراض لتمويل المشاريع ورفع المهارة وغيرها.
5. توفير خدمات التوجيه المهني في مراحل التعليم الإعدادي والثانوي والجامعي واستخدام مختلف وسائل الإعلام والمعلوماتية لتحقيق ذلك.
6. تخصيص حصص للشباب في مشاريع الإصلاح الزراعي والمجتمعات العمرانية الجديدة والتجمعات الحرفية المستحدثة.
7. تشجيع الإقراض الميسر بالقدر الذي يشجع الشباب على بدء مشاريعهم ووضع آليات المواكبة المناسبة دون أن يؤدى ذلك إلى سوء تخصيص للموارد.
8. تشجيع إقامة تعاونيات إنتاج شبابية ومتابعتها ومنحها كل التسهيلات الضرورية فيما يتيحه الاقتصاد الاخضر والأزرق والدائري من إمكانيات وفرص.

الهدف (12): التزام أكبر بفرص تشغيل المرأة وإدماجها في سوق العمل، وذلك خاصة من خلال:

1. تفعيل الاستراتيجيات والخطط الوطنية الهادفة للتمكين الاقتصادي للمرأة، والعمل على إزالة الحواجز في التشريعات الوطنية التي تحد من مشاركتها في سوق العمل،

والاسترشاد في ذلك ب "الاستراتيجية العربية للنهوض بعمل المرأة بعمل المرأة في إطار أهداف التنمية المستدامة 2030".

2. رفع مستوى الوعي بأهمية المساواة بين الجنسين وأثرها على النمو، وأهمية ادماج مقاربة النوع الاجتماعي في التعليم والتدريب المهني والتقني وسياسات التشغيل.
3. الاستفادة من نظم العمل المستحدثة مثل الوقت المرن وتقاسم الأعمال والعمل الجزئي والعمل عن بعد لزيادة مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي، وفى الوقت نفسه الاستفادة من الاتجاه للاقتصاد الرقمي.
4. رصد مساهمة المرأة وتفضيلاتها المهنية من خلال مسوح ميدانية تعتمد على توزيع وقت عمل المرأة.
5. العمل عند تصميم وتنفيذ برامج التدريب والتشغيل، الحد من التمييز بين الجنسين بهدف إزالتها.
6. دعم وتنمية مشروعات الأسر المنتجة والصناعات الصغيرة تمويلا وتوجيها وتسويقا.
7. دعم وتطوير الحرف الريفية التي يمكن أن تساهم فيها المرأة في محيطها الاجتماعي ومنها الحرف التقليدية ومدخلات الأدوية من الأعشاب البرية.
8. تصميم برامج خاصة بمحو الأمية الوظيفية للمرأة وتنفيذها في الإطار الاجتماعي الملائم، وتخصيص برامج تدريب للمرأة تتوافق مع احتياجات سوق العمل وحاجتها للمعرفة بتكنولوجيا المعلومات.
9. تعزيز الإجراءات الحمائية للنساء المشتغلات من حيث ظروف وشروط العمل بما في ذلك سن العمل والأجور، وتوفير الخدمات الاجتماعية الضرورية من دور حضانة الأطفال وغيرها.
10. سنّ تشريعات وطنية رادعة لحماية النساء من التحرش الجنسي في التنقل وفي أماكن العمل.
11. دعوة الدول العربية التي لم تصادق بعد على الاتفاقية رقم 5 لعام 1976بشأن المرأة العاملة والاتفاقية رقم 6 لعام 1976 بشأن مستويات العمل "معدلة " للمصادقة عليها.
12. الانتباه والعمل على سد الفجوة الرقمية المحتملة بين الجنسين لدعم المشاركة العادلة للمرأة في الاقتصاد الرقمي.

الهدف (13): توطين الوظائف في البلدان قليلة السكان وذات الموارد المناسبة، وذلك خاصة من خلال:

1. نهج سياسات سكانية بعيدة المدى تصون الهوية الثقافية والدينية واللغوية.
2. بناء قوى عاملة وطنية ذات تعليم وتدريب يحاكي متطلبات السوق ويجعل من هذه العمالة محل جذب لأصحاب العمل .
3. وضع ضوابط لأصحاب الأعمال تحد من تشغيل غير الوطنيين وتمنحهم حوافز تأمينية وضريبية وائتمانية عند تشغيل الوطنيين، وفي الوقت نفسه إقرار قواعد تأخذ بنظر الاعتبار التكلفة الاجتماعية للوافدين.
4. إعادة النظر في برامج التعليم والتدريب في ضوء الاختيارات الاقتصادية للمستقبل تأخذ بنظر الاعتبار متطلبات الاقتصاد الجديد والاستثمار الأمثل للثروات الناضبة.
5. التوسع في برامج التشغيل الذاتي للمواطنين وحماية فرصهم في سوق العمل.
6. تصميم برامج تدريب ورفع كفاءة وتناوب بين الإنتاج والتدريب أو التعليم، وتقديم حوافز للمنشآت التي تنفذ تلك البرامج بنجاح.
7. تشجيع التدريب في مجالات الاقتصاد الرقمي وتطبيق الممكن من نظم العمل الجديدة لتوفير المزيد من فرص العمل .

الهدف (14): توجيه التعليم والتدريب المهني والتقني لخدمة تنمية التشغيل والتلاؤم مع احتياجات سوق العمل المتجددة كميا ونوعيا. ويمكن تحقيق ذلك من خلال:

1. توسيع فرص التدريب وطاقاته ووضع أدلة تفصيلية له وتحسين توزيع ذلك حسب فرص التشغيل المحتملة.
2. وضع مخططات لبرامج التدريب المستمر تكون ملزمة، وتمكن العمال من اكتساب المهارات الضرورية للتأقلم مع الحاجيات الجديدة لمؤسساتهم والحفاظ على مناصب عملهم، استرشاداً بالاستراتيجية العربية للتدريب والتعليم التقني والمهني المحدثة 2022.
3. التوسع في عقود التدريب بغرض التشغيل مع المؤسسات بوضع حوافز لذلك.
4. توسيع التشاور الثلاثي على مختلف المستويات حول الاحتياجات التدريبية، والمتابعة المنتظمة لمخرجات التدريب وتقويم برامج وسياسات التدريب بصفة دورية.
5. استحداث وسائل تدريب تستجيب للحاجات من خلال المراكز التدريبية المتحركة أو عبر منصات رقمية متخصصة لهذا الغرض.

6. وضع مناهج خاصة لفئة الشباب والمرأة والأشخاص ذوي الأعاقة وتطوير التدريب في الحرف الريفية وتدريب الرياديين على إدارة الصناعات الصغرى ومتناهية الصغر.
7. تطوير فرص التناوب بين العمل والتدريب لخلق المزيد من الروابط بين عالم العمل وجهود التعليم والتدريب ومنح الحوافز لتحمل المؤسسات الإنتاجية المزيد من مسؤوليات التدريب وتوسيع فرص التلمذة الصناعية وبرامج التمهين بوضع التشريعات المناسبة.
8. تطوير مناهج التدريب وتوسيعها لمزيد من التخصصات والمهارات الجديدة التي يحتاجها سوق العمل، وفي الوقت نفسه، وضع مناهج تعتمد على التنوع في المهارات والقدرة على حل المشاكل الفنية والعمل ضمن فريق.
9. توفير فرص التدريب المتواصل مدى الحياة المهنية.
10. إعادة النظر في مصادر تمويل التدريب بحيث تساهم فيها مختلف القطاعات الاقتصادية من خاصة وعامة ومشتركة وتطوير الإطار التشريعي ليتلاءم مع ذلك.
11. تطوير التعاون العربي في مجالات توثيق التدريب وتبادل التجارب والمناهج والخبرات.
12. تعزيز برامج التعاون الثنائي بين الدول العربية لدعم جهود التدريب في البلدان قليلة الدخل مرتفعة البطالة.
13. توسيع خدمات الأرشاد المهنى والوظيفي وتهيئة الشباب قبل دخول سوق العمل .
14. الاستخدام الأمثل لطاقات التدريب على المستوى العربي من خلال المتابعة المستمرة لفرص التدريب وتشجيع التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف لاستغلال طاقات التدريب المتاحة.
15. استكشاف والاستفادة مما يمكن أن توفره برامج التعاون الفني التي تقدمها المنظمات العربية والدولية والمؤسسات التمويلية في مجال التدريب.
16. تطوير التشريعات والأبعاد المختلفة لعمليات التخطيط ذات العلاقة بمنظومة التعليم والتدريب التقني والمهني لدعم متطلبات الاقتصاد الرقمي والاخضر والازرق والدائري.
17. تطوير برامج ومناهج التعليم والتدريب التقني والمهني لخلق بيئة داعمة للابتكار.
18. تطبيق نظم الاعتماد الأكاديمي على معاهد التدريب المهني والتقني العامة والخاصة.
19. التنسيق بين الشركاء الاجتماعيين لحوكمة وتمويل وتطوير منظومة التدريب والمهارات والتعليم التقني والمهني للتعامل الرشيد مع نتائجها ومخرجاتها.

20. إنشاء جهة مرجعية (مجلس وطني)، أو هيئة للتدريب والتعليم التقني والمهني والمهارات تتولى رسم السياسات وتسهيل الخدمات وفق مصفوفة المهام والأدوار لأطراف الإنتاج الثلاثة.
21. تفعيل دور الإعلام لنشر ثقافة التدريب المهني ولتحفيز الفئات المستهدفة.
22. تعزيز دور المشروعات المتوسطة والصغيرة الداعمة للابتكار .
23. تطوير المهارات المهنية لدعم متطلبات التحول الرقمي وتنمية الاقتصاد الأخضر والدائري والأزرق من الموارد البشرية.
24. المواءمة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل للمساهمة في التأهيل والتدريب المهني لوظائف المستقبل واعتماد برامج التعليم المهني المدمج وبرامج التدريب السريع لتنمية المهارات.
25. إعداد الإطار العام لاعتماد المؤهلات التعليمية والشهادات المهنية بين الدول العربية لضمان الحصول على فرص العمل اللائق.
26. وضع برامج متكاملة لتنمية المهارات البشرية وزيادة إنتاجيتها بما يدعم القدرة التنافسية للمنتجات العربية في السوق العالمية وتكثيف جهود إعادة التدريب لأغراض التدريب الترفيعي ورفع كفاءة العاملين، ولتأهيل الباحثين عن فرص عمل في مسارات مهنية بهدف توفير فرص أفضل لتشغيلهم.
27. تنظيم ممارسة المهن من خلال اختبارات ومهارات وشهادات معتمدة لمختلف المهن ولمستويات المهارة فيها.
28. إنشاء مراكز التدريب المهني المتنقلة بالقرى والمناطق النائية وتطويرها لكي تتوائم مع البرامج والمناهج الحديثة.

الهدف (15): ضمان فرص عادلة للأشخاص ذوي الاعاقة في سوق العمل، وذلك من خلال:

1. تطوير البيئة التشريعية والسياسات القائمة، حتى تتوافق مع المعايير العربية والدولية الخاصة بحق الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل، مع مراجعة ومتابعة مدى الالتزام بها وآليات تنفيذها على أساس تكافؤ الفرص.
2. ضمان تشغيل عدد محدد من الاشخاص ذوي الاعاقة في القطاع العام والخاص مع اعطائهم الاولوية لشغل وظائف معينة تتلاءم مع قدراتهم وامكانياتهم.
3. تفعيل برامج وسياسات الحماية الاجتماعية الموجهة للأشخاص ذوي الاعاقة مع مراعاة

تغطية التكاليف الاضافية المتعلقة بهذه الفئة.

4. إلزام أصحاب الأعمال بتوفير التسهيلات والتجهيزات اللازمة للأشخاص ذوي الاعاقة لأداء عملهم على أكمل وجه.
5. تعزيز قدرات ذوي الإعاقة للنفاذ إلى شبكة الإنترنت وتهيئة المواقع الإلكترونية للقطاعات الخدمية والمؤسسات كافة لتتوافق مع متطلباتهم.
6. منح الإعفاءات من الرسوم الجمركية، وخفض أسعار مستلزمات الإنتاج ووسائل النقل والسلع الطبية والتكنولوجية المساعدة لذوي الإعاقة.
7. تطوير قدرات الاشخاص ذوي الاعاقة من خلال التدريب والتأهيل على استخدام الوسائل التكنولوجية المساعدة لهم.
8. دعم التدريب المستمر، وتطوير وتحديث برامج التعليم والتدريب المهني للعاملين في إطار الأنماط الجديدة للعمل بهدف مواكبتها تطور أساليب ووسائل العمل وتحسين نفاذها إلى التكنولوجيا الحديثة في عمليات الانتاج.
9. الترويج لأفضل الممارسات لتطوير بيئة عمل مستدامة، وتعزيز الوعي بثقافة المنشآت المناسبة للأشخاص ذوي الإعاقة.
10. تعزيز التوظيف الذاتي للأشخاص ذوي الإعاقة، وتسهيل حصولهم على القروض الصغيرة وإتاحة المعلومات والبيانات وتوفير شروط الائتمان ذات المواصفات الجيدة.
11. تطوير البنية التحتية لكافة المرافق العامة، بحيث تكون متاحة للأشخاص ذوي الإعاقة، والتركيز على تحوير البنية التحتية التكنولوجية للاستفادة من الإمكانات التي توفرها التكنولوجيا المساندة.
12. وضع مناهج وبرامج تدريبية خاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة تساعدهم على الاندماج في سوق العمل.
13. تنظيم ورش عمل ودورات تدريبية لأصحاب العمل والموظفين لزيادة الوعي والفهم حول احتياجات وقدرات الأشخاص ذوي الأعاقة .
14. دعم أصحاب العمل لتوظيف العاملين من ذوي الأعاقة وتسهيل (تخفيض الأعباء) رسوم التصاريح أو أية إجراءات أخرى مطلوبة .
15. تعزيز التعاون مع المؤسسات التعليمية والتدريبية لتطوير مناهج دراسة وبرامج تدريبية متخصصة تهدف إلى تأهيل الأشخاص ذوي الأعاقة لسوق العمل .

الهدف (16): تعزيز فرص العمل للعمالة المتنقلة بين البلدان العربية وذلك من خلال:

1. العمل على تحقيق التوازن الديمغرافي الآمن لبلدان الاستقبال بما يضمن الهوية الثقافية العربية لها.
2. تنظيم وضبط الوفادة للخدمات الشخصية وعاملات المنازل غير العربيات.
3. وضع المزيد من الرقابة على مكاتب الاستقدام ومكاتب إلحاق العمال بالخارج وحماية القوى العاملة الراغبة في الهجرة والتنقل من تعرضها لسوء الاستغلال.
4. تشجيع التعاقدات الشاملة مع الشركات العربية للعمل في بلدان الاستقبال ودعم بلدان الإرسال لها من حيث تسهيل الإجراءات والإعفاءات الضريبية وتيسير انتقال عمالتها العربية.
5. تشجيع برامج التدريب المشتركة بين بلدان المنشأ والمقصد لضمان المهارات المناسبة لاحتياجات سوق العمل.
6. وضع نظم إحصائية وطنية لمتابعة أوضاع الوافدين من خلال المسوح الدورية والدراسات ونشر نتائج ذلك.
7. قيام بلدان المنشأ بوضع نظم وتقديم خدمات تحفز على جذب مدخرات المتنقلين من رعاياها وتحقيق الاستفادة المثلى منها.
8. توفير الحماية للوافدين العرب في إطار القوانين الجاري بها العمل والاتفاقيات العربية والثنائية.
9. حث أصحاب الأعمال في بلدان الاستقبال على التقليص التدريجي من استخدام العمالة غير العربية واعتماد إجراءات تحفز على ذلك.
10. العمل في إطار جهد مشترك على تنفيذ برامج تنقل للشباب العربي من أجل التدريب والعمل مدروسة وتلقى دعم ورعاية من بلدان الاستقبال والإرسال معا.
11. العمل على إحداث مكتب تشغيل عربي يرتبط بجميع مكاتب التشغيل بأنواعها المختلفة في البلدان العربية، وذلك لتيسير تنقل الأيدي العاملة العربية وتوفير بيانات حول فرص العمل المتاحة وإحداث بوابة إلكترونية لهذا الغرض.
12. تعزيز دور وحدات ما قبل المغادرة بتثقيف العمال بواجباتهم وحقوقهم التي تنظمها القوانين واللوائح في دول المقصد والاتفاقيات الثنائية بين دول المقصد والمصدر ومعايير العمل العربية.

الهدف (17): الحفاظ على فرص العمل للمهاجرين العرب وصيانة حقوقهم وذلك من خلال:

1. وضـــع قواعد لإقامة نظام للهجرة منظم وآمن متفاوض عليه بين الدول العربية ودول الاتحاد الأوروبي والدول الغربية عموما والدول الأفريقية والآسيوية.
2. تعميق الحوار بين البلدان العربية المصـدّرة للعمالة وبشـكل مشـترك، والبلدان الأوروبية حول دوافع الهجرة، في إطار اتفاقيات الشـراكة الأورو- متوسـطية وسـياسـات الجوار، لوضـع رؤية شمولية تساعد في وضـع إجراءات تنموية تفتح المجال لبناء شراكة حقيقية، تأخذ بعين الاعتبار تبادل المنافع بين الطرفين.
3. التوجه لوسـائل الإعلام ، لنشـر قيم التسـامح باعتماد معالجة إعلامية رصـينة للهجرة كمعطى إنسـاني والتركيز على جوانبها الايجابية، ومحاربة الصـور النمطية والخطابات السلبية الماسّة بحقوق الإنسان.
4. وضـــع برامج لتشـــجيع المثقفين والباحثين والمؤثرين وجمعيات المهاجرين العرب للتأثير في الرأي العام الأوروبي والغربي عامة، لتغيير الصور النمطية حول المهاجر العربي.
5. ضمان تمتع المهاجرين العرب في الدول الغربية بالمساواة مع نظرائهم خاصة فيما يتعلق بالتنقل في السوق الداخلية الأوروبية وفرص التدريب والحفاظ على لغتهم وثقافتهم.
6. استفادة العمال العرب المهاجرين بقدر متساو مع نظرائهم من البرامج الاجتماعية والثقافية وبرامج التشغيل التي يتم إقرارها في إطار الصناديق الأوروبية المعنية.
7. وضـــع نظم وطنية لمتابعة أوضـــاع المهاجرين العرب في أوروبا من خلال الدراســـات والمسوحات.
8. الإعداد للتعامل مع الأشـــكال الجديدة المرشّـــح تناميها مع أزمة المناخ ومنها " الهجرة لدوافع مناخية" بوضع سياسات طوارئ عربية ووطنية لمواجهة موجات النزوح الداخلي.
9. العمل على التقليص من دوافع هجرة الكفاءات العربية ووضع برامج لجذب مساهمتها في مشاريع التنمية ببلدانها.
10. إدماج مصـالح العمال العرب المهاجرين في أوروبا ضـمن المصـالح المشـتركة التي تعنى بها اتفاقيات الشراكة مع أوروبا.
11. وضع استراتيجيات وطنية متكاملة لإدارة حركة الهجرة أو إعادة النظر في استراتيجياتها، اسـترشـاداً بمضـامين وأهداف "الميثاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية" لتدبير أفضـل لتدفقات الهجرة في إطار سياسـة ذات بعد إنسـاني تضـامني، من تيسير اندماج

المهاجرين في وضـــع نظامي، وتأهيل الإطار القانوني، وتشـــجيع الهجرة المنظمة وإبراز فوائدها.

الهدف (18): تنمية وتنظيم معلومات سوق العمل، وذلك من خلال:

1. اعتماد التصـــنيف العربي المعياري للمهن كأحد المصـــادر الرئيســـية لتصـــنيف المهن وتوصيفها في البلدان العربية بحسب احتياجات كل دولة .
2. إنشاء مراصد وطنية حول أسواق العمل في الدول العربية التي لم تحدث بها بعد.
3. إقرار بيانات أساسية (حاكمة) حول القوى العاملة والتشغيل تتم متابعتها بصورة منتظمة وذلك من خلال:
   - المسوح الميدانية الدورية حول أوضاع التشغيل والبطالة أو فرص العمل المتاحة.
   - نشر وتعميم الإحصاءات التي تتضمنها التقارير الدورية.
   - تحديد أدلة لتنسيق معلومات حول مؤشرات سوق العمل.
4. إعداد قواعد بيانات في المجالات التالية:
   - العرض من القوى العاملة بما في ذلك مخرجات منظومة التعليم والتدريب.
   - الطلب على القوى العاملة من خلال عروض المؤسسات الإنتاجية، وتوقعات التوسع في الطلب.
   - فرص التدريب في مختلف المؤسسات الخاصة والحكومية.
   - فرص إنشاء صناعات صغرى أو تشغيل ذاتي.
5. بث قواعد البيانات حول سوق العمل من خلال شبكة معلومات محلية أو عربية.
6. استخلاص مؤشرات دورية حول سوق العمل ونشرها بين المعنيين.

الهدف (19): تطوير نظم إدارة التشغيل وذلك من خلال:

1. توجيه عناية خاصة بتشغيل الشباب والمرأة.
2. اعتماد نظم لقياس مستويات المهارة وإصدار وتوثيق شهادات المهارة.
3. التنســـيق مع أجهزة التعليم والتدريب على المســـتوى الوطني للعمل على تلافي جوانب العجز والفائض في القوى العاملة كما ونوعا.
4. التعاون مع أجهزة الإعلام المختلفة لحث راغبي العمل بفرص العمل وإمكانيات التدريب المتاحة.

5. إجراء المسوح الدورية لحصر القوى العاملة إلى جانب حصر الاحتياجات التدريبية.
6. المتابعة المستمرة لبرامج التشغيل من أجل تطويرها.
7. تعزيز إدارة التشغيل ومدها بالموارد البشرية وتوفير ما يلزم من إمكانيات لعملها.
8. إنشاء مراصد وطنية لسوق العمل فى الدول العربية التى لم يحدث بها بعد .

الهدف (20): تطوير مكاتب التشغيل الحكومية وذلك خاصة من خلال:

1. مواصلة جهود نشر مكاتب التشغيل جغرافيا بما يتناسب مع توزيع القوى العاملة وتوزيع الباحثين عن فرص العمل.
2. تطوير مكاتب التشـــغيل من خلال توفير القوى الوظيفية اللازمة لها وتدريبها ودعمها بالإمكانيات المادية لاعتماد أدوات التواصل الحديثة في عملها لتمكينها من أداء مهامها.
3. الوصـول إلى ترابط وظيفي مع مؤسـسـات الإنتاج ومنظمات أصـحاب الأعمال والعمال بهدف تنمية فرص التشغيل.
4. التنسيق مع مؤسسات التدريب المهني الحكومية والخاصة لتوجيه التدريب نحو احتياجات سوق العمل.
5. تقديم الخدمات في مجال الاستشارات المهنية والتوجيه المهني.
6. قياس مستويات المهارة بالتعاون مع المؤسسات المعنية.
7. العناية بالصـناعات الصـغيرة في مكاتب التشـغيل وأوضـاع التشـغيل في القطاع غير المنظم.

الهدف (21): دعم نجاح منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وذلك من خلال:

1. التشاور الوثيق بين أصحاب الأعمال العرب لتوجيه الأنشطة الاقتصادية والاستثمارات بصورة متكاملة بغرض الاستفادة مما تتيحه من امتيازات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
2. بذل جهود من قبل الاتحادات النقابية وتنظيمات أصحاب العمل للتقليل من السلع المستثناة وضبط الرزنامة الزراعية.
3. تحسين وسائل النقل بين البلدان العربية وتقليص كلفته وتخفيض أوقات انتظار السلع على الحدود بتقليل الإجراءات وتطوير كفاءة القائمين بها وتحسين المعلومات حولها.
4. تسريع الاعداد لإقامة سوق عربية مشتركة وذلك من خلال:

- مواصلة جهود تنسيق السياسات الجمركية والضريبية العربية بهدف توحيدها.
- توفير مرونة أكبر في تنقل فئات من القوى العاملة خاصة أصحاب العمل وذوي الكفاءات بين البلدان العربية.
- بذل جهود مشتركة لرفع كفاءة العمال خاصة في الصناعات ذات الطابع التكاملي لتحسين الأداء الاقتصادي وتحقيق تقسيم مجد للعمل ومنتج.
- تبادل التجارب والاطلاع على مستجدات المنافسة الدولية للمنتجات العربية.
- تشجيع الاتفاقيات الثنائية التجارية والاقتصادية على أن تكون قواعد منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حدا أدنى لها.

الهدف (22): الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية للشركات والمؤسسات بالمعنى الشمولي وذلك من خلال:

1. وضع رؤية مشتركة للمسؤولية الاجتماعية بين الحكومات العربية والشركات الأجنبية والوطنية مع التأكيد على الالتزام بها.
2. تنظيم ورش عمل على مستوى تمثيل إقليمي عالي تضم صناع القرار في الجهات المعنية لتحديد معايير أداء المسؤولية الاجتماعية.
3. بذل جهود مضاعفة لإضفاء الطابع المؤسسي على نشاطات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والشركات.
4. حث وسائل الإعلام للتوعية ونشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية ومبادئها الصحيحة والمجالات المرتبطة بها والعائد على كل من المنشآت المؤدية لها وعلى المجتمع.
5. قيام الحكومات العربية بتيسير الإجراءات المرتبطة بأداء المنشآت للمسؤولية الاجتماعية ووضع محفزات نظامية للمنشآت على ضوء تميزها في المسؤولية الاجتماعية.
6. سن التشريعات التي تكفل توفير عنصري الشفافية والإفصاح من قبل الشركات المنفذة في مجال المسؤولية الاجتماعية.
7. منح جوائز للتميز في أداء المسؤولية الاجتماعية لتشجيع التنافسية بين الشركات في تحقيق وتوسعة نطاقات المسؤولية الاجتماعية.

الهدف (23): مراجعة وتحديث تشـــريعات العمل بما يتوافق مع التحولات التي عرفها ســـوق العمل من خلال حوار اجتماعي ثلاثي من خلال:

1. مراجعة قوانين العمل لمواكبة التحولات الجارية في سوق العمل بهدف:
   - تنظيم الأنماط الجديدة للعمل والعلاقات الناتجة عنها.
   - إدخال قدر من المرونة يمكن في آن واحد من خلق حراك داخل ســوق العمل يشــجع الشركات على استحداث وظائف عمل إضافية وحماية حقوق العمال الأساسية.
   - تضــمين إجراءات حمائية حماية خاصــة بالعاملات وعمال المنازل أو وضــع قوانين خاصة.
2. مصــاحبة عملية تطوير قوانين العمل بمراجعة قوانين الضــمان الاجتماعي وشــروط منح مزاياه وفق عقود العمل الغير القياسية.
3. تشـــجيع أصـــحاب العمل واتحادات العمال على اســـتغلال ما يتيحه الحوار الاجتماعي ومختلف آلياته لإبرام اتفاقيات العمل الجماعية.
4. إقامة حوار اجتماعي يجمع بين الحكومات واتحادات العمال والمنصـــات الرقمية لتكييف علاقات العمل في المنصــات بشــكل صــحيح ولكي يتمتع العاملون بها بالحماية القانونية والحصول على مزايا الضمان الاجتماعي.
5. دعم جهاز مفتشـــي العمل بالموارد البشـــرية لتحســـين آليات الرقابة لاحترام إنفاذ قانون العمل.
6. دعم كفاءة تفتيش العمل والعمال وأصـــحاب العمل بالاعتماد على الدلائل التي أعدتها منظمة العمل العربية التالية :
   - الدليل حول تفتيش العمل والصــحة والســلامة المهنية في إطار الأنماط الجديدة للعمل لفائدة مفتشي العمل والصحة والسلامة المهنية في الدول العربية.
   - الدليل التوجيهي للعمال حول تعزيز الامتثال لقوانين وتشـــريعات العمل والصـــحة والسلامة المهنية في إطار الأنماط الجديدة للعمل.
   - الدليل التوجيهي لأصـــحاب العمل حول تعزيز الامتثال لقوانين وتشـــريعات العمل والصحة والسلامة المهنية في إطار الأنماط الجديدة للعمل.
7. توسيع نطاق تفتيش العمل ليشمل الاقتصاد غير المنظم.

الهدف (24): تطوير مزايا أنظمة الضمان الاجتماعي وضمان شمول حق الاستفادة منها لكل فئات العمال من خلال:

1. العمل على توسيع مظلة الضمان الاجتماعي بما فيها التأمين الصحي لتشمل كافة فئات العمال بما في ذلك العاملين في القطاع الزراعي والعمال الموسميين والعمال لذاتهم والعاملين في القطاع غير المنظم استرشاداً بمعايير العمل العربية والدولية والتجارب العربية في هذا الشأن.
2. إرساء أرضية عربية مشتركة للحماية الاجتماعية تؤمن الحد الأدنى من التغطية الاجتماعية للفئات الهشة.
3. تعزيز الحوار الاجتماعي في مجالات تطوير تشريعات الضمان الاجتماعي وتحديثها حتى تواكب المستجدات التي يعرفها سوق العمل والمخاطر الاجتماعية المستجدة.
4. إحداث فرع جديد في مزايا الضمان الاجتماعي يتعلق بالتأمين عن فقدان الشغل يستفيد منه كل عامل فقد عمله لأسباب غير إرادية.
5. مراجعة قوانين ونظم الضمان الاجتماعي وتشريعات العمل لتغطي أنماط العمل الجديدة ومنها العمل الحر من خلال المنصات الرقمية.
6. اعتماد مبادئ وقواعد الحوكمة الرشيدة بما يضمن ديمومة مؤسسات الضمان والتأمينات الاجتماعية.
7. القيام دوريا بالدراسات الإكتوارية الضرورية، للأخذ بعين الاعتبار التطورات الاقتصادية والمالية والتغيرات الديموغرافية.
8. تنويع مصادر التمويل من خلال اعتماد شبكة أمان مضمونة من الدولة، وتنويع الاستثمارات الخاصة بصناديق الضمان الاجتماعي، والتوجه للاستثمار من خلال أدوات مستقرة وآمنة.
9. استحداث أنظمة تكميلية الزامية وأنظمة تكميلية اختيارية والتشجيع على الانخراط بهذه الانظمة عبر التحفيز الضريبي.
10. إقرار الحق في تحويل الحقوق في مجال الضمان الاجتماعي عند تنقل العمال وذويهم من دولة عربية الى أخرى.
11. اشراك العمال بالدول العربية في أنظمة التقاعد لكل دولة عربية (انشاء نظام ضمان اجتماعي خاص بالعاملين في الخارج).

12. مواصـــلة جهود رقمنة نظم الحماية الاجتماعية بما يســـمح للوصـــول الى قاعدة بيانات تستهدف الفئات المستحقة مع التأكيد على أهمية تنسيق جهود الدول العربية لإنشاء قاعدة بيانات موحده اقتصادية واجتماعية تحقيقا للاستجابات السريعة في التعامل مع الأزمات.
13. العمل على الاستفادة من التكنولوجيا الرقمية في تطبيق أسس ومبادئ الاستثمار في أموال التأمينات الاجتماعية.
14. تشجيع صناديق الضمان الاجتماعي في الاستثمارات ذات الصبغة الاجتماعية التي تساهم في زيادة فرص التشغيل والحد من نسب البطالة.
15. تشجيع الاستثمارات المشتركة بين أنظمة الضمان الاجتماعي العربية، بإنشاء صندوق استثماري موحد لمؤسسات الضمان الاجتماعي على مستوى الوطن العربي.
16. حث الدول العربية للتصديق على اتفاقيات العمل العربية ذات الصلة بالضمان الاجتماعي وعلى وجه الخصـــوص الاتفاقية رقم (3) بشـــأن المســـتوى الأدنى للتأمينات الاجتماعية والاتفاقية رقم (14) بشـــأن حق العامل العربي في التأمينات الاجتماعية عند تنقله للعمل في الاقطار العربية.
17. دعوة منظمة العمل العربية والجمعية العربية للضـــمان الاجتماعي لمواصـــلة تكثيف الأنشطة المشتركة لفائدة الدول العربية (ندوات، ورش عمل، تدريب، تبادل خبرات ...) في مجال الضمان الاجتماعي.

الهدف (25): جعل مكافحة الاحتباس الحراري والحد من التلوث البيئي أحد مرتكزات المنوال الجديد للتنمية وأحداث فرص العمل الخضراء من خلال:

1. مضـــاعفة الاســـتثمار في الاقتصـــاد الأخضـــر والدائري والأزرق، ودعم مشـــاريع ريادة الأعمال في هذه المجالات.
2. إعطاء عناية خاصـــة في برامج التعليم والتدريب لموضـــوع حماية البيئة، وخلق مســـالك متخصصة في المهن الخضراء.
3. منح امتيازات ضـــريبية للشـــركات والمقاولات التي تجعل من أنشـــطتها تحترم قواعد المسؤولية البيئية.
4. إلزام الاســـتثمار الأجنبي على التقيد بالمعايير العالمية في مجالات البيئة والصـــحة والسلامة ونقل المعرفة والتكنولوجيا وتبادل الخبرات.

5. مضـاعفة الضـغوط على الدول الصـناعية الأكثر إسـهاما في الانبعاثات الحرارية لتغيير سياساتها وتحمل تكلفة ذلك.
6. التوعية وإلزام الشـركات والمؤسـسـات بالعمل من أجل تنمية مسـتدامة تحفظ حق الأجيال القادمة في العيش في بيئة سليمة وتعزيز مفهوم جودة الحياة.
7. تبني نهج الاسـتهلاك وأسـاليب الإنتاج المسـتدامة، وتأهيل الأجيال العربية الجديدة على ذلك، من خلال تغيير نموذجنا الاسـتهلاكي وطرق التعاطي مع المحيط الطبيعي والتكيف مع تغير المناخ في المراكز الحضـرية بوضـع وإنفاذ السـياسـات المعنية بتغيرات المناخ، وإيجاد البدائل لمواجهة الأزمات المتوقعة في نقص المياه.

خامسا: آليات تنفيذ الاستراتيجية المحدثة :

أ- على المستوى الوطني:

1. إنشاء مجالس وطنية عليا أو هيئات للتشغيل بالدول التي لم تنشأ بها بعد، **على أن يتم:**
   - رعاية هذه المجالس من قبل أعلى المستويات السياسية.
   - يمثل في هذه المجالس هيئات التعليم (بأنواعه) والتدريب والتشـغيل والإنتاجية والاستثمار والصناعة والضمان الاجتماعي والإحصاءات والخبراء، مع ضمان تمثيل منظمات أصحاب الأعمال والتنظيمات النقابية العمالية.
   - تقر هذه المجالس خطط تنمية القوى العاملة والتشـغيل متوسـطة وبعيدة المدى وتبدي رأيها في الخطط السنوية أو الخطط قصيرة المدى.
   - يكون لهذه المجالس، مجالس أدنى شـبيهة له في التركيب على مسـتوى المحافظات، ترتبط به وتكون مسئولة أمامه وتدعم هذه المجالس لجان استشارية.
   - تنشـر هذه المجالس أو الهيئات تقارير دورية عن أوضـاع القوى العاملة والتشـغيل وتطورها والمشـاكل التي تواجهها وتحدياتها المسـتقبلية وعلى أن تكون هذه التقارير محل اهتمام وزارات العمل العربية وباقي الوزارات المعنية.
2. تشكيل لجان استشارية وطنية لتنمية القوى العاملة والتشغيل والعمل اللائق، تشرف عليها وزارات العمل العربية ويمثل فيها منظمات أصـحاب العمل واتحادات العمال وبمشـاركة الأطراف المعنية بتنمية القوى العاملة والتشغيل حسب احتياج كل دولة. وتمثل هذه اللجان أمانة فنية للمجلس الوطني الأعلى أو الهيئة العليا لتنمية القوى العاملة والتشغيل.

وتقوم هذه اللجان بشكل خاص بما يلي:

- استكمال الجانب المعرفي لتنمية القوى العاملة والتشغيل.
- تحديد مشاكل التشغيل والتدريب وسياسات معالجتها.
- تصميم واقتراح برامج وطنية لدعم ومواكبة رواد الأعمال.
- اقتراح صور التعاون العربي في هذا المجال.

3. إنشـــاء معاهد وطنية (أو هيئات وطنية) للإنتاجية تمثل فيها الجامعات (والبحث العلمي) وأصحاب الأعمال (خاصة المؤسسات الكبيرة) والاتحادات النقابية للعمال أو أي جهات أخرى ذات الصلة.

وتتولى هذه المعاهد بشكل خاص:

- دراسة الإنتاجية في مختلف قطاعات النشاط.
- تقديم حلول للرفع من الإنتاجية في القطاعات والأنشطة التي تعاني من تدنى الإنتاجية.
- نشـر المعرفة والوعي بالإنتاجية وأهميتها من خلال التأليف والترجمة ووضـع الأدلة العملية.
- التدريب والتكوين.

4. إنشاء صناديق وطنية للتشغيل أو للتشغيل والتدريب معا في البلدان التي تتفاقم فيها مشاكل البطالة وفقا لما تقره كل دولة ويكون من مهامها تنمية القوى العاملة والتشـــغيل وتخفيف البطالة **خاصة للفئات التالية:**

- الشباب الباحث عن عمل لأول مرة.
- العمال المتضررون من التحولات التكنولوجية والمناخية التي يعرفها سوق العمل.
- المرأة العاملة.
- المتعطلون لمدة طويلة.
- الأشخاص ذوو الإعاقة.

5. إنشـاء قواعد بيانات وطنية شـفافة ومتطورة حول سـوق العمل يتم تبادل بياناتها من خلال شبكات الاتصـال الوطنية أو الدولية وإتاحة الاتصـال بها من بلدان عربية أخرى. على أن تضم قواعد البيانات تلك:

- فرص التدريب والتشغيل.

- عروض وطلبات العمل.
- ابتكارات الشركات الناشئة لرواد الأعمال.
- إمكانيات إنشاء صناعات صغرى وتشغيل دائمة وفرص التمويل وقواعده.

6. القيام بمسوح دورية حول التدريب والتشغيل تأخذ بنظر الاعتبار الفئات الأكثر تضررا بالبطالة أو المرشحة لفقدان مناصب عملها والاعتبارات المنهجية المتعلقة بتشغيل المرأة والاسترشاد بالتصنيف العربي المعياري للمهن لضمان المقارنة.
7. تشجيع القطاع الخاص ومؤسسات الدولة لاستحداث فرص عمل جديدة والسعى لتبادلها بين البلدان العربية .
8. السيطرة على معدلات التضخم من خلال أحداث التوازن فى سوق العمل بين الوظائف والمهن ومستويات الأجور لتنفيذ وتطبيق خطط التنمية .
9. ضرورة توفير التأمين الجيد وأخذ الاحتياطات الاحترازية لتأمين العمالة العربية خاصة فى الدول التى يكثر بها الكوارث الطبيعية وموجات الجفاف الحادة .

ب- على المستوى العربي:

- إدراج البعد الاجتماعي من تدريب وتشغيل ضمن برامج منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
- السعي لعقد منتدى تشاوري بين أطراف الإنتاج الثلاثة بمعية المؤسسات العربية المعنية كمؤسسات الضمان الاجتماعي والمنصات الرقمية لبحث أوجه التعاون معها للوصول إلى عقد اتفاقية إطارية لتكييف العمل بالمنصات، بما يسمح بتمتع العاملين بها بالحماية القانونية والحصول على مزايا الضمان الاجتماعي.
- تأسيس هيئة تنسيقية بين مراكز الإنتاجية في البلدان العربية.
- تقديم مختلف أوجه الدعم لجهود الدول العربية لحفز تحولها نحو الاقتصاد الرقمي والاقتصاد الأخضر والأزرق والدائري.
- تكامل الجهود لسد الفجوات في رأس المال البشري والتشغيل من خلال جهود المنظمات والمجالس العربية المعنية بالتعليم والمالية والصناعة والقياس والإدارة والزراعة والشئون الاجتماعية.
- تسهيل نقل السلع والأفراد والعمل على تقليل الكلفة.
- تنمية الشركات العربية المشتركة.

- تنسيق جهود المسوح الميدانية حول القوى العاملة تعريفا ومنهجية ونشرا.
- اعتماد التصنيف العربي المعياري للمهن للأغراض الإحصائية والتخطيطية.
- دعم السعي لتمويل برامج تشغيل الشباب عربيا ودوليا والتعاون في تنفيذها.
- إنشاء وتطوير شبكة عربية للمعلومات والتنسيق بشأن الصناعات الصغرى أو متناهية الصـــغر، وذلك بهدف تبادل التجارب وتحســين أداء هذه الصـــناعات وتوفير فرص أفضل لتشغيل الشباب.
- التنسيق مع منظمات ومؤسسات العمل العربي المشترك والاتحادات والمنظمات غير الحكومية ذات العلاقة لتكامل الجهود لتحقيق مرامي هذه الاستراتيجية حسب مجالات عملها، وتوجيه الدعم اللازم لتنفيذ أهدافها وبرامجها.
- العمل على مراجعة وتحديث الاتفاقيات الثنائية فى مجال تنقل الأيدى العاملة الموقعة بين وزارات العمل بالدول العربية .

ج - على مستوى منظمة العمل العربية :

1. تقديم المشـــورة الفنية بشـــأن عمل المجالس الوطنية للتشـــغيل أو الهيئات العليا واللجان الاستشارية الوطنية والهيئات المعنية بالإنتاجية، والصناديق الوطنية للتشغيل والضمان الاجتماعي، كلما طلب منها ذلك.
2. تصـــميم برامج نموذجية لتشـــغيل الشـــباب والمرأة والأشـــخاص ذوي الإعاقة تمول وتنفذ عربيا.
3. المساعدة في دعم الجهود البحثية والمسوح الميدانية في مجالات التشغيل والعمل اللائق، ووضع أدلة وتصانيف وتعاريف ومنهجيات تخدم ذلك.
4. الاستمرار فى إعداد تقرير دوري كل عامين حول أوضـــاع التشـــغيل والبطالة في الوطن العربي.
5. إعادة النظر بشـــكل دوري بالتصـــنيف العربي المعياري للمهن في ضـــوء تطور المفاهيم التكنولوجية والصناعية والعمل على تطبيقه في جميع الدول العربية.
6. تقديم الدعم للبرامج الهادفة للحد من تشغيل الأطفال والأحداث.
7. متابعة انعكاسات المتغيرات الدولية والإقليمية على قضايا العمل والتشغيل.
8. السعى إلى تفعيل دور الشبكة العربية لمعلومات سوق العمل ، بحيث يتم من خلالها متابعة مؤشرات أسواق العمل فى البلدان العربية .

9. تطوير شبكة المعلومات العربية حول الصناعات الصغرى ومتناهية الصغر.
10. إقامة مرصد عربي للهجرة.
11. اقتراح أدوات قانونية جديدة من اتفاقيات وتوصـــيات جديدة أو معدلة في المجالات التي تتعلق بتنمية القوى العاملة وتشغيلها وتحسين ظروف وشروط العمل.
12. دعم جهود التعريب والترجمة في مجالات التشغيل والإنتاجية.
13. القيام بجهود منسقة للتوسع في تبنى معايير متابعة إدارة الجودة الدولية والتدريب عليها.
14. إعداد تقارير دورية لمتابعة حالة إنجاز هذه الاسـتراتيجية وفق مؤشـرات مضـبوطة حال إقرارها تعرض على الجهات الدستورية للمنظمة .

سادسا: الإطار الزمني لتنفيذ الاستراتيجية:

1. تحل هذه الاستراتيجية المحدثة من تاريخ إقرارها محل الاستراتيجية السابقة.
2. يمتد نفاذ هذه الاستراتيجية لمدى عشر سنوات.
3. يتم إدخال تعديلات عليها كلما استدعت الضرورة لذلك.

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
تقديم	2
تمهيد	4
اولا : تشـــخيص الواقع العام لتنفيذ الاســـتراتيجية العربية لتنمية القوى العاملة والتشغيل.	7
ثانيا : المنطلقات	9
ثالثا : الرؤية والرسالة	10
رابعا : الهدف الاستراتيجي والأهداف الفرعية	10
خامسا : آليات تنفيذ الاستراتيجية المحدثة	32
أ- على المستوى الوطني	32
ب- على المستوى العربي	34
ج- على المستوى منظمة العمل العربية	35
سادسا : الإطار الزمني لتنفيذ الاستراتيجية	36